

قطر

بعد تحقيق الاقتصاد القطري لنمو نسبته ١,٥% في عام ٢٠٢١، يتوقع تسارع وتيرة النمو لتصل إلى ٣,٧% في عام ٢٠٢٢ بفضل التحسن القوي الذي شهده نشاط القطاع غير الهيدروكربوني، بدعم من استضافة كأس العالم لكرة القدم، والذي قد يساهم في جذب نحو ١,٥ مليون زائر بنهاية العام. وتعتمد التوقعات الإيجابية في المدى المتوسط على استثمارات رؤية ٢٠٣٠ بما في ذلك التوسع في أنشطة الغاز الطبيعي المسال. كما سيؤدي ارتفاع أسعار الغاز إلى نمو الفائض المالي لميزانية عام ٢٠٢٢ رغم توقع استمرار التركيز على تدابير الضبط المالي في المستقبل. ويعد التعرض لتقلبات أسعار الطاقة، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية من أبرز المخاطر التي تهدد آفاق نمو الاقتصاد القطري.

تسارع وتيرة النمو في عام ٢٠٢٢ بفضل تحسن نشاط القطاع الخاص

٢٠٢٢، ونتوقع أن يتحرك مصرف قطر المركزي في الغالب بالتوازي مع تحركات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

ارتفاع عائدات قطاع الهيدروكربون يساهم في تعزيز المركز المالي

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى تعزيز فائض الميزانية ليصل إلى ١٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام مقابل ٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١. وكانت وزارة المالية قد أعلنت عن ميزانية توسعية بصورة معتدلة في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بزيادة الإنفاق العام بنسبة ٥% على النفقات الرأسمالية والجارية مقارنة بموازنة العام المالي الماضي، لتحقيق التوازن بين المزيد من تدابير الضبط المالي في المستقبل ودعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية. ومن المرجح أن تتخطى الإيرادات المحققة تقديرات الموازنة العامة، والتي تستند إلى سعر متحفظ للنفط قدره ٥٥ دولاراً للبرميل. كما يساهم الانتعاش الاقتصادي في فتح المجال أمام الحكومة للتخلص من التدابير المتبقية لتعزيز الاقتصاد خلال فترة الجائحة، بما في ذلك تأجيل أقساط القروض. بالإضافة إلى ذلك، فقد يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٢٣، مما يساهم في تعزيز الإيرادات العامة بشكل أكبر، على الرغم من أن الجدول الزمني ما يزال غير مؤكد.

توقع تراجع الدين العام مع انخفاض الاحتياجات التمويلية

قد يتراجع زخم وتيرة إصدار أدوات الدين (١,٨ مليار دولار من السندات والصكوك في عام ٢٠٢١) سابقاً في عام ٢٠٢٢ في ظل عدم الاحتياج لتمويل العجز وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة. إلا أن قطر قد تصدر سندات بحجم كبير على المدى المتوسط لتمويل الخطط التوسعية لقطاع الغاز. وقد تؤدي النظرة المستقبلية القوية للنمو الاقتصادي، إلى جانب ارتفاع عائدات قطاع الهيدروكربون، إلى تراجع معدل الدين العام على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي دين الحكومة المركزية (باستثناء الكيانات المملوكة للحكومة) إلى ٤٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ مقابل ٥٥% في عام ٢٠٢١. وما يزال وضع قطر الائتماني قوياً (بدرجة AA- من وكالة فيتش) مدعوماً بارتفاع الاحتياطيات الخارجية والسجل الجيد من السياسات الفعالة.

تقلبات أسعار الطاقة وضعف النمو العالمي من أبرز المخاطر

ترتكز المخاطر التي تهدد آفاق النمو إلى حد كبير على تقلبات سوق الطاقة، وظهور موجات جديدة من فيروس كوفيد-١٩ وتشديد الأوضاع المالية العالمية. وقد تؤدي مخاطر حدوث تباطؤ عالمي في ظل تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي إلى التأثير سلباً على توقعات الطلب على الطاقة. كما قد تتصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية في حالة فشل التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع إيران. وأخيراً، إذا كانت فعاليات كأس العالم مخيبة للآمال من حيث الإقبال والمساهمة الاقتصادية فقد يساهم ذلك في إضعاف ثقة المستثمرين.

عاد الاقتصاد القطري لتسجيل نمو في عام ٢٠٢١، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥% بفضل زيادة الطلب الاستهلاكي وتراجع حدة الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وقد ساهمت إجراءات الدعم الحكومية (بما في ذلك حزمة التحفيز بقيمة ٢١ مليار دولار، والتي تبعتها إطلاق برنامج لقاحات سريع) وارتفاع أسعار الطاقة في تعزيز التعافي السريع. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو لتبلغ ٣,٧% في عام ٢٠٢٢ في ظل نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٥,٥% بفضل دعم قطاعات السفر والضيافة والخدمات اللوجستية وأنشطة الأعمال المرتبطة بفعاليات استضافة مباريات كأس العالم لكرة القدم. وقد يجذب هذا الحدث نحو ١,٥ مليون زائر في الفترة الممتدة ما بين شهري نوفمبر وديسمبر، ما يعادل ٥٠% من سكان البلاد البالغ عددهم نحو ٣ ملايين نسمة.

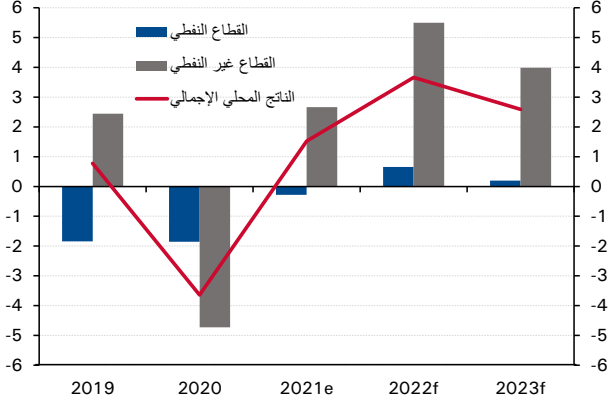
وانعكس تحسن أنشطة القطاع الخاص بصورة واضحة على قراءة مؤشر مديري المشتريات لشهر أبريل، الذي سجل أعلى مستوياته على الإطلاق عند ٦٣,٦ نقطة نتيجة لتحسن أوضاع قطاع التشييد وتزايد الأعمال المتراكمة. ويشير النمو القوي الذي شهده الائتمان المحلي بارتفاعه ١١% في عام ٢٠٢١ إلى انتعاش القطاع الخاص، في حين ظهرت بعض دلائل التعافي على نشاط سوق العقارات بعد عدة سنوات من التراجع، إذ ارتفع مؤشر أسعار العقارات الصادر عن مصرف قطر المركزي بنسبة ٢,٦%، على أساس سنوي، في مارس ٢٠٢٢. وبدعم التوقعات متوسطة الأجل للاقتصاد غير النفطي برنامج الحكومة الطموح "رؤية ٢٠٣٠"، الذي يتضمن استثمارات ضخمة في مجال البنية التحتية لعدد من القطاعات الاستراتيجية مثل التصنيع والتمويل والسياحة. وعلى الرغم من التخطيط لإطلاق عدد من مشاريع الغاز الطبيعي بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار دولار، إلا أننا لا نتوقع أن يشهد الإنتاج ارتفاعاً ملحوظاً حتى يتم استكمال المرحلة الأولى من مشروع توسعة حقل الشمال في عام ٢٠٢٦، والتي من المفترض أن يساهم في زيادة كمية الغاز الطبيعي المسال بنسبة ٤٣% لتصل إلى ١١٠ مليون طن سنوياً وتعزيز مكانة قطر كمصدر عالمي رائد للغاز الطبيعي المسال.

نمو معدلات التضخم نتيجة تزايد الطلب وارتفاع أسعار السلع

امتدت التداعيات الناجمة عن اضطرابات سلسلة التوريد المرتبطة بالجائحة وارتفاع أسعار السلع الأساسية على مستوى العالم إلى الأسعار محلياً. إذ سجل معدل التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين أعلى مستوياته في ١٣ عام بوصوله إلى ٦,٥% في ديسمبر قبل أن يتراجع إلى ٤,٤% في مارس. وكان ارتفاع الأسعار في قطاعات المواد الغذائية والنقل والترفيه الدافع الرئيسي لتزايد معدلات التضخم، إلا أن أسعار المساكن والمرافق العامة زادت أيضاً في فبراير ومارس، عقب فترة طويلة من الانكماش. ونتوقع أن يصل معدل التضخم إلى ٣,٥% في عام ٢٠٢٢ مقابل ٢,٣% في عام ٢٠٢١. كما تبع مصرف قطر المركزي خطى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وقام برفع سعر إعادة الشراء مرتين هذا العام بمقدار ٧٥ نقطة أساس إلى ١,٧٥% ومعدل الإقراض بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٢,٧٥%. وقد يكون استمرار ارتفاع معدلات التضخم مبرراً لمواصلة تشديد السياسات النقدية في عام

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(النمو السنوي %، ٢٠١٨ كسنة مرجعية)



المصدر: جهاز التخطيط وإحصاء/ تقديرات بنك الكويت الوطني

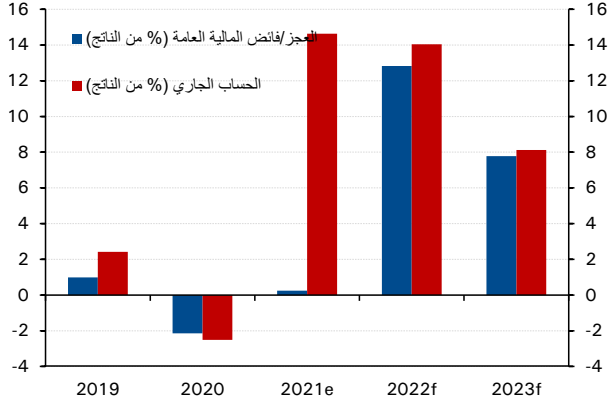
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١	٢٠٢٠	
186	191	176	142	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
2.6	3.7	1.5	-3.6	%	النمو السنوي % الناتج المحلي الحقيقي
0.2	0.7	-0.3	-2.0	%	النمو السنوي % النقطة
4.0	5.5	2.7	-4.5	%	النمو السنوي % غير النفطي
2.4	3.5	2.3	-2.7	%	النمو السنوي % التضخم
7.8	12.8	0.2	-2.1	%	الناتج من % الرصيد المالي
45.5	47.0	55.4	69.6	%	الناتج من % الدين العام
8.1	14.0	14.6	-2.5	%	الناتج من % رصيد الحساب الجاري

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد المالية العامة

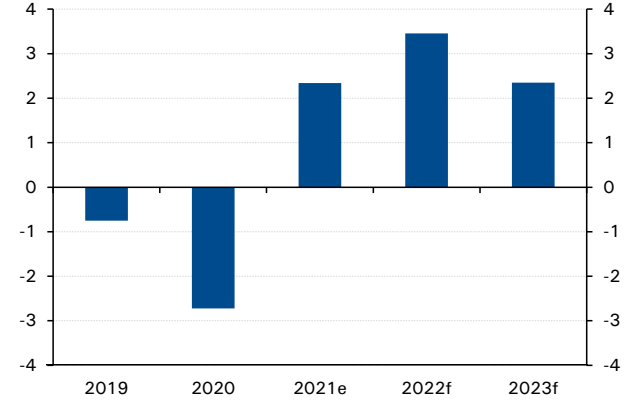
(% من الناتج)



المصدر: وزارة المالية القطرية / تقديرات بنك الكويت الوطني

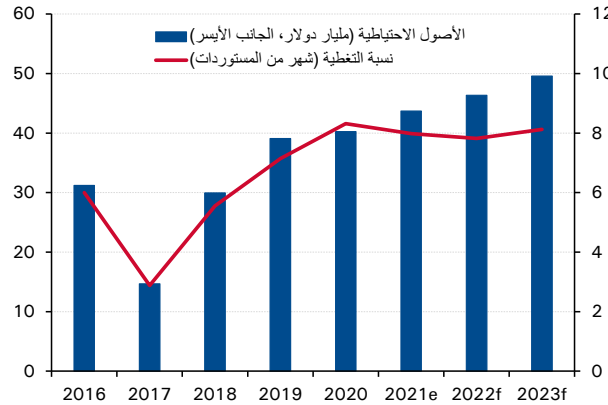
الرسم البياني ٢: تضخم أسعار المستهلكين

(% النمو السنوي)



المصدر: جهاز التخطيط وإحصاء/ تقديرات بنك الكويت الوطني

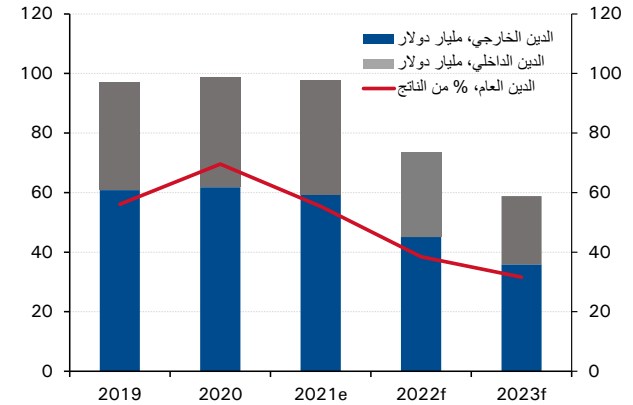
الرسم البياني ٥: الاحتياطيات الأجنبية الرسمية



المصدر: مصرف قطر المركزي، تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: إجمالي الدين العام

(مليار دولار، باستثناء الكيانات التابعة للحكومة)



المصدر: مؤسسة التمويل الدولية / تقديرات بنك الكويت الوطني